بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

● **تجربة العمل المصرفى والاقتصادى الاسلامى :**

تأتى كتابة هذا البحث فى ظروف خطرة تمر فيها البنوك والمؤسسات المالية والاستثمارية الاسلامية بعملية تقييم شاملة ونظرة واعية فاحصة مدققة ولا بد ازاء كل ذلك أن تقف فيها تلك المؤسسات وقفة حساب ومحاسبة حتى لا تفرط أو تفرط ، فلا يفرط عليها أو تفرط هى فى أمر نفسها وهنا لا بد من أمرين جوهريين هما :

١ ــ المراجعة والتفتيش والوقوف على ما عساه أن يكون موجودا من قصور أو تفريط فى الأموال والأعمال والأشخاص .

٢ ــ الرؤية النافذة المستقبلية لما يجب أن تكون عليه تلك المؤسسات بكل مكوناتها من استيعاب لمستحدثات العصر الفنية والادارية والتنظيمية وتقديم البدائل ذات الطبيعة الخاصة والمستخلصة من أصولها والمحققة لمقاصدها والملبية لحاجاتها المتعددة والمتجددة باستمرار حتى لا تتخلف تلك المؤسسات بجمودها عن اثبات وجودها المتجدد وتحقيق المقدرة والكفاءة الكافية والملائمة فى كل زمان ومكان وبحسبهما .

لقد كانت أول محاولة قانونية أو نظامية للعمل المصرفى والاقتصادى الاسلامى باصدار نظام بنك ناصر الاجتماعى فى مصر سنة ١٩٧١ اذ نص قانون البنك ونظامه لأول مرة على عدم التعامل بنظام الفائدة أو الربا أخذا وعطاء .

ثم كانت أول تجربة عملية للعمل المصرفى الاسلامى الجاد والحقيقى بانشاء بنك دبى الاسلامى فى سنة ١٩٧٥ ، تلته تجربة بيت التمويل الكويتى فى مارس سنة ١٩٧٧ ، ثم بنك فيصل الاسلامى المصرى فى

أغسطس سنة ١٩٧٧ ، والسودانى سنة ١٩٧٧ ، وهكذا تترى البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية .

كما تأتى الكتابة فى هذا البحث وقد تخطت المؤسسات المالية والاستثمارية الاسلامية فى كل مكان من الأرض مرحلة التجريب والتجربة وأصبحت ذات نظم قانونية مستقرة ، ومن ثم تعمل فى اطار من الشرعية الدستورية والقانونية التى تمثل جزءا من سيادة الدولة ، وبذلك أصبحت هذه المؤسسات من معالم النشاط الاقتصادى العالمى والمحلى على المستوى الجزئى والكلى فى الاقتصاد ، ويتعين بالتالى أن يحسب حسابها فى السياسات الاقتصادية والنقدية والمصرفية والمالية حتى يمكن الاستفادة بها ومنها بالقدر الملائم والأسلوب الأمثل لطبيعة نشاطها وأدائها وتنظيماتها .

وتأسيسا على ما تقدم وأخذا له فى الاعتبار تناولت البحث فى عدة مباحث تكاد تنقسم الى قسمين رئيسين هما :

القسم الأول : يعبر بمباحثه الثلاثة الأولى عن الواقع ومحاولة جادة لايجاد مدخل أصولى للعمل المصرفى والاقتصادى الاسلامى على نحو متكامل ومترابط ، تتجلى فيه آلية وانسجام أدوات العمل المصرفى والاستثمارى الاسلامى مع التركيز على ما اتخذه الربا ــ وفى مصر الحديث بصفة خاصة ــ من مسميات كثيرة موهمة وكذلك الأدوات والصيغ الاقتصادية والاستثمارية التى أصبحت فى عداد التقليدية وكذا أصبحت بحاجة ماسة الى التحديث وكذلك التجديد .

كما بحثنا فى هذا القسم الضمانات فى حقوق العباد وفى حقوق الله لما أصاب العمل المصرفى والاستثمارى الاسلامى بسببها من صعوبات جمة ومشاكل غفيرة كادت تودى ببعض هذه المؤسسات .

والقسم الثانى : يعبر بمباحثه ابتداءا من المبحث الرابع عن الآفاق الجديدة للعمل المصرفى والاستثمارى فى الاقتصاد الاسلامى وذلك من خلال محاولتين جديدتين هما :

الأولى : فى اطار تعـديل نظام الاستثمارات بادخـال ما أسـميته « بالمرونة » على صيغ عقود الاستثمار وأعنى به اضـفاء الصلاحية على العقد من خلال نصوصه لمواجهة ما قد يعتريه من مشاكل وصعوبات عملية عن طريق تحول العقد من صيغة الى صيغة أخرى ملائمة وصحيحة •

الثانية : فى اطار تجديد نظام الاستثمارات باقتراح صيغ لم تحظ فى الممارسة العملية والتطبيق الواقعى بنصيب مع الأخذ فى الاعتبار الصعوبات والاختناقات والمشاكل العملية والواقعية •

ولا يجب أن ننتهى من مقـدمة البحث بغير أن نركز على البنـك الاسلامى للتنمية الذى مر فى انشائه بالمراحل الآتية :

١ ــ صدر بيان العزم بانشاء البنك الاسلامى للتنمية فى الاجتماع الأول لوزراء مالية الدول الاسلامية بمنظمة المؤتمر الاسلامى الذى عقد فى مدينة جدة فى ٢٤ من ذى القعـدة عام ١٣٩٣ هـ (١٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ م) •

٢ ــ فى ٢٢ من رجب عام ١٣٩٤ هـ (١٠ أغسطس سنة ١٩٧٤ م) صادق المؤتمر الثانى لوزراء مالية الدول الاسلامية الذى انعقد بجدة على اتفاقية تأسيس البنك الاسلامى للتنمية على أن يبدأ سريان هذه الاتفاقية فى ١٢ من ربيع الآخر عام ١٣٩٥ هـ (٢٣ من ابريل سنة ١٩٧٥ م) •

٣ ــ عقد بمدينة الرياض الاجتماع الافتتاحى لمجلس محافظى البنك الاسلامى للتنمية فى ١٧ من رجب عام ١٣٩٥هـ (٢٦ من يوليو سنة ١٩٧٥م) وتم الافتتاح الرسمى للبنك فى ١٥ من شوال عام ١٣٩٥ هـ (٢٠ من أكتوبر سـنة ١٩٧٥ م) •

وبذلك استغرقت عملية انشاء البنك وحتى افتتاحه أكثر من ثلاث سنوات كاملة ولا شك أنه حدث مصرفى واقتصادى اسلامى عالمى من وقت انشائه وحتى الآن أكثر من أى وقت مضى اذ بلغ عدد أعضائه (٤٥) دولة من دول منظمة المؤتمر الاسلامى • والبنك فى تحقيق أهدافه وأسلوب نشاطه يعمل طبقا لمبادىء الشريعة الاسلامية السمحة •

وتفرض المتغيرات والمستجدات الدوليه الحالية وعلى رأسها تهاوى النظام الاشتراكى فى أصوله الفكرية لعجزه عن أن يقدم الخبز لأهله بعد تجريب ــ لم يرق الى كونه تجربة ــ استمر أكثر من سبعين عاما من الزمان امتطى فيها الانسان الفضاء وصعد الى الكواكب الأخرى غير كوكب الأرض .

كما تفرض الأزمات الاقتصادية الطاحنة والمجاعات المبيدة والمنتشرة والغلاء الجموح والبطالة الكئيبة وما يصاحبها من تفشى ظواهر الاجرام الحديث وما واكب كل ذلك من انحلال بكل مظاهره . كل ذلك يفرض على البنك الاسلامى للتنمية بوصفه بنك البدون والحكومات الاسلامية فى منظمة المؤتمر الاسلامى أن يتحمل مسئولينه التاريخية فى قيادة العمل المصرفى والاستثمارى والاقتصادى الاسلامى وترشيد وحماية النماذج المصرفية والاستثمارية الاسلامية القائمة فى بقاع الأرض من خلال قنوات قوية وروابط متينة تتعدد أشكالها وتتنوع صيغها ويكون بحق بنك البنوك .

﴿ رب اشرح لى صدرى . ويسر لى امرى . واحلل عقدة من لسانى ﴾ .

الجمعة ٢٤ من رمضان سنة ١٤١٠ هـ

٢٠ من ابريل سنة ١٩٩٠ م

د. عبد الحميد البعلى

* * *